

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

Legal Regulation in Algerian Legislation for the Prevention and Combating of Doping in the Sports Field

سرخاني سماعيل*

المركز الجامعي نور البشير - البيض -

s.serkhani@cu-elbayadh.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/12/27 تاريخ قبول المقال: 2026/03/16 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي من جوانبها القانونية والرياضية، مسلطاً الضوء على مخاطرها الصحية وتأثيرها على مبدأ تكافؤ الفرص ونزاهة المنافسات. تم استعراض ماهية المنشطات، أنواعها، والأضرار المرتبطة بها جسدياً ونفسياً ومهنياً. كما ناقش البحث الآثار القانونية التي قد تترتب على الرياضيين المتورطين، بما في ذلك العقوبات التأديبية والجنائية والمدنية، إلى جانب الانعكاسات الرياضية مثل الإقصاء من المنافسات وسحب الألقاب. وفي المقابل، تضمن البحث عرضاً للإجراءات التأديبية المعتمدة، مع التركيز على الضمانات القانونية المكفولة للرياضيين، كحق الدفاع، فحص العينة الثانية، والحق في الطعن. ويهدف البحث إلى تحقيق توازن بين حماية النزاهة الرياضية وضمان حقوق الرياضيين.

الكلمات المفتاحية: المنشطات، الضبط القانوني، التشريع الجزائري.

Abstract:

This research explores the phenomenon of doping in sports from both legal and athletic perspectives, highlighting its health risks and its impact on the principle of fair play and the integrity of competition. It examines the nature of doping, its various types, and the physical, psychological, and professional harms associated with it. The study also analyzes the legal consequences athletes may face, including disciplinary, criminal, and civil sanctions, in addition to sporting repercussions such as disqualification and forfeiture of titles. Furthermore, the research outlines the established disciplinary procedures, with an emphasis on the legal safeguards afforded to athletes, such as the right to defense, the right to request a B-sample analysis, and the right to appeal. Ultimately, the study seeks to strike a balance between preserving the integrity of sports and protecting athletes' rights.

Keywords:

Doping, Legal Regulation, Algerian Legislation

المقدمة:

يُعدّ موضوع المنشطات في المجال الرياضي من أخطر الظواهر التي تهدد نزاهة المنافسات الرياضية، وتمسّ بالقيم الأخلاقية والإنسانية التي يقوم عليها النشاط الرياضي، فضلاً عن انعكاساته السلبية على صحة الرياضيين وسلامتهم الجسدية والنفسية. ويُقصد بالمنشطات كل مادة أو وسيلة محظورة يُلجأ إليها بقصد تحسين الأداء الرياضي بطرق غير مشروعة، بما يخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص ويُفرض المنافسة الرياضية من مضمونها الحقيقي.

ونظراً لتفاقم هذه الظاهرة وتطوّر أساليبها، لم يعد التصدي لها مقتصرًا على الجانب الطبي أو الرياضي فحسب، بل أضحت يستدعي تدخلاً تشريعياً صارماً يؤسس لضبط قانوني فعّال يهدف إلى الوقاية من المنشطات ومكافحتها بمختلف صورها. وفي هذا السياق، أولى المشرّع الجزائري اهتماماً خاصاً بتنظيم هذا المجال، من خلال سنّ قواعد قانونية تجرّم تعاطي المنشطات وتحدد آليات الرقابة والعقوبات، انسجاماً مع الالتزامات الدولية في مجال مكافحة المنشطات.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز معالم الضبط القانوني الذي اعتمده التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي، وتحليل مدى فعاليته في حماية النزاهة الرياضية وضمان سلامة الرياضيين. كما تسعى إلى الوقوف على أوجه القصور والتحديات التي قد تعيق التطبيق السليم للنصوص القانونية ذات الصلة.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

وانطلاقاً مما سبق، تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: إلى أي مدى وفّق المشرّع الجزائري في إرساء نظام قانوني فعّال للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي؟ وما هي الآليات القانونية المعتمدة لتحقيق ذلك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص الفقهية والقانونية ذات الصلة، حيث قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين؛ تناولنا خلالهما مفهوم المنشطات - المفهوم والآثار القانونية والرياضية - مبحث أول، وتناولنا مكافحة تعاطي المنشطات الرياضية وضمانات حماية الرياضيين كمبحث ثان.

المبحث الأول: المنشطات - المفهوم والآثار القانونية والرياضية -

تُعد المنشطات من أبرز الظواهر التي تهدد نزاهة الرياضة وأخلاقياتها، حيث يسعى بعض الرياضيين إلى تعاطيها بهدف تحسين الأداء وتحقيق نتائج غير مشروعة. ورغم الجهود الدولية المبذولة لمكافحتها، لا تزال تشكل تحدياً قانونياً وصحياً وأخلاقياً. فتعاطي المنشطات لا يمس فقط بمبدأ تكافؤ الفرص في المنافسات، بل يترتب عنه آثار قانونية وتأديبية خطيرة على الرياضي والبيئة الرياضية ككل. لذا، يقتضي الأمر دراسة معمقة لمفهوم المنشطات، أنواعها، والآثار المترتبة عنها قانونياً ورياضياً.

المطلب الأول: ماهية المنشطات - التعريف والأنواع والأضرار المرتبطة بها

تُعد المنشطات من الوسائل غير المشروعة التي يلجأ إليها بعض الرياضيين لتعزيز قدراتهم البدنية أو الذهنية بطرق مصطنعة. وتختلف أنواعها باختلاف تأثيرها على الجسم، غير أن جميعها تشترك في مخاطر صحية جسيمة ونتائج قانونية خطيرة¹. من هنا تبرز أهمية فهم ماهيتها، تصنيفها، والأضرار المرتبطة بها

الفرع الأول: تعريف المنشطات

المنشطات (Doping) هي مواد أو طرق تدخل الجسم بهدف تحسين الأداء البدني أو الذهني بشكل مصطنع. تُعتبر هذه المواد محظورة من قبل الهيئات الرياضية الدولية، لكونها تُخل بمبدأ تكافؤ الفرص

¹ راشد حمد البلوشي، المسؤولية الجنائية عن استخدام المنشطات في المجال الرياضي - دراسة مقارنة - مجلة الجامعة الشارقة

للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 01، 2019، عمان، ص 310.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

وتلحق ضرراً بصحة الرياضيين. وتُعرف الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) المنشطات بأنها: "استخدام مادة أو طريقة محظورة من أجل تحسين الأداء الرياضي"².

ويُقصد بها كل مادة كيميائية أو بيولوجية تُستعمل خارج الإطار الطبي المشروع، يكون الهدف منها تحسين القدرات البدنية أو العقلية للفرد أثناء التمارين أو المنافسات الرياضية³.

وعلى المستوى الفقهي، عرّف الفقهاء المنشطات بتعريفات متقاربة في مضمونها، إذ اعتُبرت كل مادة أو عقار، طبيعي أو صناعي، يتعاطاه الرياضي بطرق أو بكميات غير اعتيادية، من شأنها رفع قدرته البدنية أو النفسية بصورة غير طبيعية بهدف تحسين الأداء وتحقيق نتائج رياضية أفضل، مع علم اللاعب أو القائمين عليه بذلك.

وعليه يمكن القول إن المنشطات هي كل ما يُدخل إلى جسم الرياضي بوسائل غير مشروعة لزيادة الكفاءة البدنية أو الذهنية على نحو يخالف مبدأ المنافسة العادلة.

وتتعدد طرق تعاطي المنشطات بحسب نوعها، فقد تكون عن طريق الحقن كاستعمال بعض العقاقير أو نقل الدم لزيادة عدد كريات الدم وتحسين القدرة التنافسية، أو عن طريق الفم مثل بعض المنشطات المنبهة، كما قد تُستعمل بوسائل أخرى كالتدخين أو الاستنشاق لبعض المواد المخدرة ذات التأثير القوي⁴.

الفرع الثاني: أنواع المنشطات

تنقسم المنشطات، من حيث طبيعتها وتأثيرها على الأداء الرياضي، إلى عدة أصناف رئيسية، من أبرزها:⁵

- المنشطات المنبهة، كالأمفيتامين والكافيين فعند تجاوز نسب معينة، والتي تؤدي إلى رفع مستوى التركيز والطاقة وتقليل الإحساس بالتعب؛

² قرماش وهيبة، جريمة تعاطي المنشطات وسبل ردعها على الصعيدين الوطني والدولي، مجلة تفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية /المجلد: 06، العدد: 02، 2002، ص 365.

³ عقبة خضراوي، مكافحة المنشطات في المجال الرياضي وفقا للقانون 05/13 المتعلق بالأنشطة البدنية وتطويرها، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص 1510.

⁴ لعياضي عصام، بن خلف الله علي، مدى انعكاس المنشطات على الناحية الصحة البدنية للرياضيين، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الإبداع الرياضي، العدد 14، 2014، ص 13 وما يليها.

⁵ لعبان محمد، مكافحة المنشطات الرياضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية- المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 113.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

- المنشطات الهرمونية، مثل هرمون التستوستيرون وهرمون النمو البشري، التي تُستعمل بغرض تعزيز بناء العضلات وزيادة الكتلة العضلية.
- إضافة إلى المنشطات المُدرة للبول، التي يلجأ إليها بعض الرياضيين من أجل خفض الوزن بسرعة أو إخفاء آثار مواد محظورة أخرى داخل الجسم.
- كما تشمل المنشطات المثبطة للألم، التي تمكّن الرياضي من مواصلة الأداء رغم الإصابات، فضلاً عن ممارسات ومواد محظورة أخرى، كعمليات نقل الدم أو اللجوء إلى التلاعب الجيني بهدف تحسين القدرات البدنية بصورة غير مشروعة⁶.

المطلب الثاني: الآثار القانونية والرياضية في حالة تعاطي المنشطات.

يؤدي تعاطي المنشطات إلى عواقب قانونية ورياضية جسيمة تمس بمسيرة الرياضي وسمعة الرياضة ككل. فمن جهة، تُفرض عقوبات تأديبية ومالية صارمة، ومن جهة أخرى، تتأثر النتائج والمشاركة في المنافسات. وتبرز الحاجة لبحث الآثار المترتبة لضمان الردع والعدالة.

الفرع الأول: الآثار القانونية في حالة تعاطي المنشطات

يُعد تعاطي المنشطات مخالفة قانونية جسيمة تترتب عنها مسؤوليات متعددة ومتنوعة،

تختلف حسب التشريعات الوطنية واللوائح الرياضية الدولية المعتمدة، فقد يواجه الرياضي عقوبات تأديبية صارمة، وأحياناً جنائية أو مدنية، خاصة إذا ثبت تورط جهات داعمة له في هذه المخالفة، وتُشكل هذه الآثار القانونية جزءاً أساسياً من جهود الردع والحفاظ على نزاهة الرياضة وشرف المنافسة⁷.

وتتجلى هذه المسؤوليات أولاً في العقوبات التأديبية التي تُفرض على الرياضي المخالف، والتي تتراوح بين الإيقاف الرياضي عن المشاركة في المنافسات لمدة محددة قد تمتد لعدة سنوات، أو الإيقاف مدى الحياة في

⁶ مصطفى بوخاري، المسؤولية الجزائية عن تناول الرياضيين للمنشطات في التشريع الجزائري، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2012، ص 19.

⁷ المادة: 2 من المدونة العالمية لمكافحة المنشطات لعام 2015 نصت على عشر حالات أهمها: تناول مادة محظورة واستخدام أو محاولة استخدام وسيلة محظورة ورفض الخضوع لإجراءات الفحص، والتلاعب أو محاولة التلاعب بأي جانب من جوانب الكشف، وثبوت التواطؤ أو التستر و الارتباط المحذور، والامتناع عن تقديم معلومات عن مكان التواجد، وهو إجراء فرض أول مرة باللائحة الدولية لمكافحة المنشطات لسنة 2003 من خلال المادة 14فقرة 3.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

الحالات الخطيرة أو المتكررة، فضلاً عن سحب الميداليات أو إلغاء النتائج والإنجازات المحققة خلال فترة التعاطي.

وعلى صعيد المسؤولية الجنائية، تُجرّم بعض الدول تعاطي أو ترويج المنشطات بموجب قوانينها الجزائية، حيث يُعاقب القانون على حيازة أو بيع أو توزيع المواد المحظورة بعقوبات جنائية تصل إلى السجن والغرامات المالية الكبيرة، مما يجعل المخالفة ليست مجرد انتهاك رياضي بل جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي. كما تبرز المسؤولية المدنية كأحد الجوانب المهمة، حيث يحق للرياضي الذي تضرر من تعاطي المنشطات أن يرفع دعوى مدنية للتعويض ضد المدرب أو الطبيب أو أي شخص آخر إذا ثبت تحريضه أو تسببه المباشر في تعاطي المنشطات، سواء بالإكراه أو التضييل أو الإهمال المهني⁸.

ولا تقتصر المسؤولية على الرياضي وحده، بل تمتد لتشمل المسؤولية التأديبية للطاقم المساعد، حيث تقرض اللوائح الرياضية عقوبات مشددة على المدربين والأطباء والمعالجين الفيزيائيين، وحتى الإداريين والمسؤولين في الاتحادات وال النوادي الرياضية، إذا ثبت علمهم أو مشاركتهم أو تقصيرهم في منع تعاطي المنشطات، مما يعكس المسؤولية الجماعية في حماية نزاهة الرياضة والحفاظ على صحة الرياضيين وسلامة المنافسة الشريفة⁹.

الفرع الثاني: الآثار الرياضية لتعاطي المنشطات

يؤثر تعاطي المنشطات بشكل مباشر وجوهري على المسار الرياضي للرياضي، حيث يؤدي إلى فقدان الألقاب والميداليات، والإقصاء من المنافسات، كما يلحق ضرراً بالغاً بسمعة الرياضي وفريقه، ويقوّض مبادئ اللعب النظيف والنزاهة الرياضية. لذا تُعد الآثار الرياضية من أبرز العقوبات التي تواجه المخالفين، وتتجلى هذه الآثار في عدة جوانب خطيرة تبدأ بفقدان الألقاب والنتائج، حيث يتم سحب الميداليات والإنجازات التي حققها الرياضي بأثر رجعي بعد إثبات تعاطيه للمنشطات، مما يمحو كل ما حققه من إنجازات رياضية. كما يواجه الرياضي المخالف الحرمان من المشاركة في المنافسات، سواء بالإيقاف المؤقت الذي قد يمتد لسنوات، أو بالإيقاف الدائم من البطولات الدولية والوطنية، مما يضع حداً لمسيرته الرياضية. ولا تقتصر العقوبات على الرياضي وحده، بل تمتد لتشمل الأثر على الفريق والمؤسسة الرياضية التي ينتمي

⁸ بومدين بن حليم، ويس فتحي، مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي - دراسة مقارنة، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 02، 2022، ص 103.

⁹ المدونة العالمية لمكافحة المنشطات 2015، المواد 11، 12.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

إليها، حيث قد يتم إقصاء الفرق بأكملها من البطولات، وفرض عقوبات مالية باهظة على النوادي أو الاتحادات الرياضية التابع لها الرياضي المخالف، مما يضر بالمنظومة الرياضية بأسرها¹⁰.

وعلى الصعيد الأخلاقي والسمعي، يعاني الرياضي من تأثير مدمر يتمثل في فقدان ثقة الجماهير والرعاة والشركاء التجاريين، وانهيار صورته العامة كقدوة رياضية، مما يؤدي إلى خسائر مادية ومعنوية فادحة. وتمتد الآثار السلبية لتشمل التأثير الضار على الجيل الناشئ من الرياضيين، الذين قد يفقدون الثقة في نزاهة الرياضة ويتأثرون سلباً بهذه النماذج السيئة، مما يهدد مستقبل الحركة الرياضية ويضعف القيم الأخلاقية التي يجب أن تسود في المجال الرياضي¹¹.

المبحث الثاني: مكافحة تعاطي المنشطات الرياضية وضمانات حماية الرياضيين.

في إطار مكافحة المنشطات، تسعى الهيئات الرياضية والقانونية إلى تحقيق توازن دقيق بين فرض الانضباط وحماية حقوق الرياضيين. فالتعامل مع قضايا المنشطات لا يقتصر على توقيع العقوبات، بل يجب أن يتم ضمن إجراءات قانونية عادلة تحترم مبدأ قرينة البراءة والحق في الدفاع. ومن هذا المنطلق، وضعت مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تكفل للرياضيين معاملة منصفة أثناء التحقيق والمحاكمة. وتشمل هذه الإجراءات مراحل دقيقة من الفحص، الإخطار، الاستماع، وحق الاستئناف. وتعد هذه الضمانات جوهرية لضمان نزاهة العملية التأديبية وتعزيز الثقة في نظام مكافحة المنشطات.

المطلب الأول: مكافحة تعاطي المنشطات الرياضية

بعد انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات لسنة 2005، أصبح من الضروري موازنة التشريع الرياضي الوطني مع الأهداف والمبادئ التي أرستها المدونة العالمية لمكافحة المنشطات. وفي هذا الإطار، باشرت الجزائر سلسلة من الإصلاحات القانونية، تمثلت أساساً في إلغاء القانون رقم 04/10 وتعويضه بالقانون رقم 05/13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية¹²، والذي شكل نقلة نوعية في

¹⁰ خديجة دولة، الأخطار الناجمة عن تعاطي المنشطات بالنسبة للرياضي، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد

01، 2020، ص135.

¹¹ نبيل محمد إبراهيم: الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، سنة 2004.

¹² بركات بهية، تجريم استخدام المنشطات في المجال الرياضي، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص

الضبط القانونى فى التشريع الجزائرى للوقاية من المنشطات ومكافحتها فى المجال الرياضى

مجال مكافحة المنشطات، لاسيما من خلال استحداث آليات قانونية ومؤسساتية متخصصة، أبرزها المخبر الوطنى والوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات الرياضية.

الفرع الأول: المخبر الوطنى لمكافحة المنشطات الرياضية

نظم المرسوم التنفيذى رقم 434/06 كيفية تسيير وعمل المخبر الوطنى لمكافحة المنشطات الرياضية¹³، حيث عرّفه باعتباره هيئة عمومية ذات طابع إدارى، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى، ويقع مقرها بالجزائر العاصمة، وتخضع لوصاية وزير الرياضة. ويتكون المخبر من قسمين رئيسيين، هما قسم الفحص والتحليل والرقابة، وقسم الإدارة والوسائل.

وتتمثل مهام هذا المخبر أساساً فى الكشف عن تعاطي المنشطات من خلال إجراء الفحوص والتحليل الطبية للرياضيين، والمساهمة فى تنفيذ برامج الرقابة المضادة للمنشطات، فضلاً عن تقديم الدعم العلمى والتقنى للهياكل والمؤسسات الرياضية فى مجال الوقاية والكشف عن المنشطات ومكافحتها. غير أن هذا المخبر، ورغم أهميته، لا يزال يعاني من نقص فى الوسائل والتكنولوجيات الحديثة المعتمدة دولياً، الأمر الذى يضطر السلطات المختصة إلى إرسال العينات البيولوجية إلى مخابر أجنبية، لاسيما فى فرنسا وبلجيكا¹⁴.

الفرع الثانى: الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات الرياضية

يُعد إنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات الرياضية من أهم المستجدات التى جاء بها القانون رقم 05/13، حيث أنشئت بموجب المرسوم التنفيذى رقم 329/20، باعتبارها هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى. وتضم الوكالة ثلاث لجان متخصصة، لكل منها اختصاصات محددة، تتمثل فى لجنة منح تراخيص الاستعمال العلاجى للمواد المحظورة، ولجنة تأديبية تختص بالنظر فى المخالفات والانتهاكات المرتكبة فى مجال مكافحة المنشطات، ولجنة للطعن فى القرارات والعقوبات التأديبية¹⁵.

ومنح المشرع الجزائرى الوكالة صلاحيات واسعة، لا تقتصر على توقيع العقوبات التأديبية فحسب، بل تمتد إلى توقيع عقوبات جزائية، تشمل العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المالية. وقد نصت المادة 225 من القانون رقم 05/13 على معاقبة كل رياضى يشارك فى منافسة أو تظاهرة رياضية منظمة أو مرخص لها،

¹³ مرسوم تنفيذى رقم 434/06 الصادر بتاريخ 2006/11/26 المتضمن إنشاء المخبر الوطنى لكشف تعاطي المنشطات ومكافحته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة فى 2006/11/29.

¹⁴ علي بن موسى، مكافحة المنشطات فى التشريع الجزائرى، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 04، 2021، الجزائر، ص 33.

¹⁵ بن عيسى أحمد، الإطار القانونى والمؤسساتى لمكافحة المنشطات فى المنافسات الرياضية، "دراسة فى ضوء إتفاقية باريس سنة 2006 والتشريع الرياضى الجزائرى"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية العدد 2، معهد الحقوق والعلوم السياسية - المركز الجامعى آفلو جانفى 2018 ص 158.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

ويحوز دون مبرر طبي مشروع مواد أو وسائل محظورة مدرجة ضمن قائمة الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات، كما تعاقب الرياضي الذي يعرقل إجراءات المراقبة أو لا يحترم القرارات التأديبية، حيث حددت العقوبة في هذه الحالة بغرامة مالية تتراوح بين 100.000 دج و 500.000 دج.

وفي المقابل، شدد المشرع الجزائري العقوبات على الأشخاص غير الرياضيين الذين يساهمون في تعاطي المنشطات، كالأطباء أو المدربين أو غيرهم من الفاعلين في القطاع الرياضي،¹⁶ وذلك بموجب المادة 223 من القانون ذاته، التي جرّمت كل فعل يتمثل في وصف أو بيع أو منح أو تسهيل استعمال المواد أو الوسائل المحظورة، أو التحريض على استخدامها، أو إنتاجها أو نقلها أو حيازتها، أو الاعتراض على إجراءات المراقبة، أو التلاعب بالعينات والتحاليل، حيث قرر لها عقوبات سالبة للحرية تتراوح بين ستة أشهر وسنة حبس، إضافة إلى غرامة مالية تتراوح بين 500.000 دج و 1.000.000 دج.

ويُستشف من خلال هذين النصين أن المشرع الجزائري انتهج سياسة عقابية متدرجة، تقوم على تشديد العقوبة على الفاعلين المهنيين في القطاع الرياضي، باعتبارهم أصحاب سلطة وتأثير مباشر على الرياضيين، الذين يُنظر إليهم في كثير من الأحيان على أنهم ضحايا لممارسات غير مشروعة، وهو ما يعكس وعي المشرع وحرصه على حماية النزاهة الرياضية والرياضيين على حد سواء.

كما عزز المشرع آليات المكافحة من خلال منح أعوان تابعين لقطاع الرياضة صفة الضبطية القضائية، وذلك وفقاً للمادة 221 من القانون رقم 05/13، بعد خضوعهم لتكوين خاص وأدائهم اليمين القانونية أمام الجهة القضائية المختصة، بما يمكنهم من متابعة جرائم تعاطي المنشطات في المجال الرياضي بفعالية.

وإلى جانب الجانب الجزري، خول القانون للوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات الرياضية صلاحيات رقابية ووقائية واسعة، تشمل مراقبة تعاطي المنشطات لدى الرياضيين والحيوانات على حد سواء، واعتماد سياسة وقائية من خلال إعداد مخطط وطني سنوي للوقاية والرقابة، وتنظيم حملات تحسيسية عبر المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية للتوعية بمخاطر المنشطات. كما تختص الوكالة بمنح تراخيص الاستعمال العلاجي للمواد المحظورة وفقاً للمدونة العالمية لمكافحة المنشطات، ومتابعة كل خرق لقواعدها، وممارسة السلطة التأديبية، فضلاً عن التنسيق مع السلطات العمومية لجعل احترام قواعد مكافحة المنشطات شرطاً أساسياً للاستفادة من أي دعم أو إعانة عمومية، والعمل على ترقية البحث العلمي والمشاركة في برامج الوقاية والتربية في هذا المجال¹⁷.

¹⁶ وهاب حمزة، المسؤولية الجزائية عن استعمال المنشطات في المسابقات الرياضية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03، السنة 2017، ص 87.

¹⁷ ناصري عبد القادر، مكافحة المنشطات بين الوقاية والردع من منظور التشريع الجزائري، دراسة وصفية تحليلية، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص 184.

المطلب الثانى: الإجراءات القانونية فى حالة تعاظى المنشطات

تُعد الإجراءات القانونية فى حالات تعاظى المنشطات حجر الأساس فى ضمان العدالة الرياضية ومكافحة الغش. فبمجرد الاشتباه أو ثبوت تعاظى الرياضي لمادة محظورة، تُبأشر سلسلة من الخطوات المنظمة تبدأ بجمع العينات وتحليلها، تليها مرحلة الإخطار والتحقيق، يُمنح الرياضي خلالها الحق فى الدفاع عن نفسه وطلب فحص العينة الثانية، وبعد دراسة الوقائع، تصدر الجهات المختصة القرار المناسب الذى يمكن الطعن فيه. ويهدف هذا المسار إلى تحقيق التوازن بين حماية النزاهة الرياضية وضمان حقوق المتهم.¹⁸

تمر الإجراءات القانونية فى قضايا المنشطات الرياضية بعدة مراحل متتابعة تضمن العدالة والشفافية، فتبدأ بمرحلة الفحص والتحليل التى تُجرى فيها اختبارات دورية أو مفاجئة للرياضيين، وتؤخذ عينات البول أو الدم وفق بروتوكولات صارمة، لىتم تحليلها فى مختبرات معتمدة دولياً، ويُخطر الرياضي رسمياً بنتائج العينات فور ظهورها.¹⁹

عند ثبوت وجود مادة محظورة، تنتقل الإجراءات إلى مرحلة التحقيق، حيث يُستدعى الرياضي لسماع أقواله وإفاداته حول الواقعة، ويُمنح فرصة كاملة لتقديم مبرراته ودفعه، بما فى ذلك إثبات استعمال المادة المحظورة بموجب وصفة طبية مشروعة أو أى ظروف استثنائية أخرى، وبعد استكمال التحقيقات، تأتى مرحلة اتخاذ القرار التأديبي، حيث تصدر اللجنة التأديبية المختصة قراراً مسبباً إما بفرض العقوبة المناسبة أو ببراءة الرياضي من التهمة المنسوبة إليه، ويُبلغ هذا القرار كتابةً للرياضي مع بيان مفصل لأسباب الحكم والأدلة التى استندت إليها اللجنة. وأخيراً، تأتى مرحلة الاستئناف والطعن، حيث يحق للرياضي غير الراضى عن القرار الصادر بحقه أن يطعن فيه أمام لجنة الاستئناف المختصة أو أمام محكمة التحكيم الرياضية الدولية (CAS) التى تُعد الجهة القضائية العليا فى المنازعات الرياضية، وذلك ضماناً لحقه فى التقاضى على درجتين وتحقيق العدالة الكاملة.

¹⁸ بومدين بن حليلة، ويس فتحي، مكافحة تعاظى المنشطات فى المجال الرياضى - دراسة مقارنة، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 02، 2022، ص 100.

¹⁹ للمسؤولية عن إدارة نتائج الفحص تقع حسب المادة 7 / 1 من المدونة العالمية لمكافحة المنشطات لعام 2015 على عاتق منظمة مكافحة المنشطات التى بأشرت وأشرفت على جمع العينات.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

في إطار مكافحة المنشطات، لا يقتصر الاهتمام على كشف المخالفات فحسب، بل يمتد ليشمل حماية حقوق الرياضيين المتهمين. ولهذا الغرض، أُقرّت مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل لهم معاملة عادلة ومنصفة أثناء التحقيق والمحاكمة. وتشمل هذه الضمانات الحق في الدفاع، وفحص العينة الثانية، وحق الطعن في القرارات التأديبية. كما تضمن سرية الإجراءات وقرينة البراءة حتى ثبوت المخالفة. وتُعد هذه الضمانات ضرورية للحفاظ على ثقة الرياضيين في النظام التأديبي وضمان تحقيق العدالة.

وتمثل الضمانات القانونية للرياضيين المتهمين بمخالفات المنشطات في مجموعة من الحقوق الأساسية التي تكفل لهم محاكمة عادلة ومنصفة، يُمنح الرياضي المتهم الحق الكامل في الدفاع عن نفسه من خلال الاستعانة بمحامٍ مختص، وتقديم دفعه وأدلته التي تدعم موقفه، إضافة إلى حقه في فحص العينة "ب" للتأكد من صحة النتيجة الأولى، كما يحق له الطعن في القرارات الصادرة بحقه أمام هيئات مستقلة ومحايدة تضمن النزاهة والموضوعية، ويُطبق في هذه الإجراءات مبدأ افتراض البراءة، حيث لا يُدان الرياضي إلا بناءً على أدلة قاطعة ومؤكدة تثبت ارتكابه للمخالفة. كذلك، يُكفل للرياضي الحق في الخصوصية من خلال حماية بياناته الشخصية والحفاظ على سرية الإجراءات المتخذة بحقه حتى صدور قرار نهائي في قضيته، مع ضمان حقه في الإعلام والشفافية عبر إبلاغه بكل خطوة إجرائية تُتخذ في قضيته، بما يضمن علمه الكامل بمجريات التحقيق والإجراءات القانونية المتبع

خاتمة

يُعد موضوع المنشطات من القضايا المحورية في الرياضة المعاصرة، لما يطرحه من إشكالات قانونية وأخلاقية وطبية. فتعاطي المنشطات لا يشكل فقط تهديداً لصحة الرياضيين، بل يُخلّ بمبدأ التنافس النزيه ويقوض الثقة الجماهيرية. ورغم التشريعات والإجراءات الصارمة، لا تزال هذه الظاهرة في تزايد، ما يفرض على الهيئات الرياضية والقانونية تكثيف جهود الوقاية، وتعزيز التوعية، وتطبيق العقوبات بشكل منصف ومتوازن، مع احترام الحقوق الأساسية للرياضيين. فلا عدالة رياضية دون احترام لقواعد النزاهة، ولا مكافحة فعالة دون ضمانات تحترم كرامة الإنسان.

فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الضبط القانوني للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي يُعدّ من الآليات الأساسية التي اعتمدها المشرّع الجزائري لحماية نزاهة المنافسة الرياضية وصون صحة الرياضيين، وذلك من خلال إقرار منظومة قانونية تجمع بين الطابع الوقائي والردعي. وقد تبين أن التشريع الجزائري، ولا سيما القوانين والتنظيمات ذات الصلة بالرياضة ومكافحة المنشطات، قد استلهم في مجمله

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

المعايير الدولية، خاصة تلك الصادرة عن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، بما يعكس إرادة واضحة للاندماج في النظام الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

كما أظهرت الدراسة أن المشرع الجزائري أولى أهمية لتجريم تعاطي المنشطات والاتجار بها، مع تحديد جملة من العقوبات التأديبية والجزائية، إلى جانب إقرار آليات رقابية تشمل الفحوص الطبية والتحليل المخبرية، غير أن فعالية هذه الآليات تبقى رهينة بحسن التطبيق والتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية. وفي المقابل، كشفت الدراسة عن وجود بعض النقص، من أبرزها محدودية الوعي القانوني لدى الرياضيين، وضعف التكوين المتخصص، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من الوضوح والدقة في بعض النصوص القانونية لضمان التطبيق السليم لها.

وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، توصي هذه الدراسة بضرورة تعزيز الجانب الوقائي من خلال تكثيف برامج التوعية والتحسيس الموجهة للرياضيين والمدربين والإداريين حول مخاطر المنشطات وآثارها القانونية، كما يُستحسن تدعيم الإطار التشريعي بمراجعات دورية تواكب تطور أساليب التعاطي، مع تعزيز التنسيق بين الهيئات الرياضية والجهات القضائية والصحية، إضافة إلى ذلك، توصي الدراسة بدعم المخابر الوطنية المختصة وتوفير الإمكانيات التقنية والبشرية اللازمة، فضلاً عن تشجيع البحث العلمي والتكوين المتخصص في مجال مكافحة المنشطات، بما يساهم في تحقيق فعالية أكبر للضبط القانوني في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع:

- قانون رقم 05/13 الصادر في 23 يوليو سنة 2013، يتضمن تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الجريدة الرسمية العدد 39 المؤرخة في 31 يوليو سنة 2013.
- المدونة العالمية لمكافحة المنشطات 2015.
- مرسوم تنفيذي رقم 434/06 الصادر بتاريخ 2006/11/26 المتضمن إنشاء المخبر الوطني لكشف تعاطي المنشطات ومكافحته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة في 2006/11/29.
- بركات بهية، تجريم استخدام المنشطات في المجال الرياضي، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 01، 2020.
- بن عيسى أحمد، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة المنشطات في المنافسات الرياضية، "دراسة في ضوء إتفاقية باريس سنة 2006 والتشريع الرياضي الجزائري"، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية العدد 2، معهد الحقوق والعلوم السياسية - المركز الجامعي آفلو جانفي 2018.
- بومدين بن حليمة، ويس فتحي، مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي - دراسة مقارنة، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 02، 2022.

الضبط القانوني في التشريع الجزائري للوقاية من المنشطات ومكافحتها في المجال الرياضي

- خديجة دولة، الأخطار الناجمة عن تعاطي المنشطات بالنسبة للرياضي، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد 01، 2020.
- عقبة خضراوي، مكافحة المنشطات في المجال الرياضي وفقا للقانون 05/13 المتعلق بالأنشطة البدنية وتطويرها، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، 2021.
- علي بن موسى، مكافحة المنشطات في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 04، 2021، الجزائر.
- قرماش وهيبة، جريمة تعاطي المنشطات وسبل ردعها على الصعيدين الوطني والدولي، مجلة تفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية /المجلد: 06، العدد: 02، 2002.
- لعبان محمد، مكافحة المنشطات الرياضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية- المجلد 09، العدد 01، 2024.
- لعياضي عصام، بن خلف الله علي، مدى انعكاس المنشطات على الناحية الصحة البدنية للرياضيين، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الإبداع الرياضي، العدد 14، 2014.
- مصطفى بوخاري، المسؤولية الجزائية عن تناول الرياضيين للمنشطات في التشريع الجزائري، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2012.
- ناصري عبد القادر، مكافحة المنشطات بين الوقاية والردع من منظور التشريع الجزائري، دراسة وصفية تحليلية، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 14، العدد 01، 2023.
- وهاب حمزة، المسؤولية الجزائية عن استعمال المنشطات في المسابقات الرياضية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 03، السنة 2017.
- نبيل محمد إبراهيم: الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، سنة 2004.
- راشد حمد البلوشي، المسؤولية الجنائية عن استخدام المنشطات في المجال الرياضي -دراسة مقارنة- مجلة الجامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 16، العدد 01، 2019.